



عمان في: 2016/4/10
الرقم : 135/دأس/13/د

السادة بورصة عمان "سوق الأوراق المالية" المحترمين
عمان - الأردن

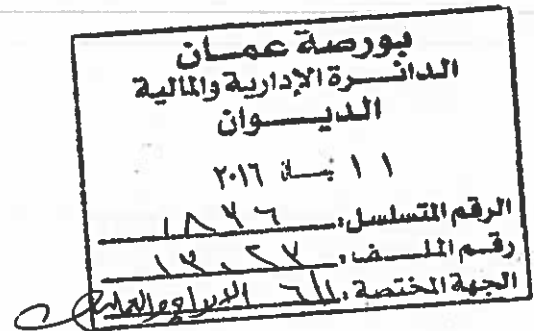
تحية واحتراماً،

نرفق لكم طيه نسخة عن محضر اجتماع الهيئة العامة العادية السادس والثمانين ومحضر اجتماع
الهيئة العامة غير العادية للبنك العربي ش.م.ع اللذين عُقدا بتاريخ 2016/3/31، كما نرفق لكم نسخة
معدلة ومصدقة عن عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

خلود العيسوي

مدير دائرة أمانة السر



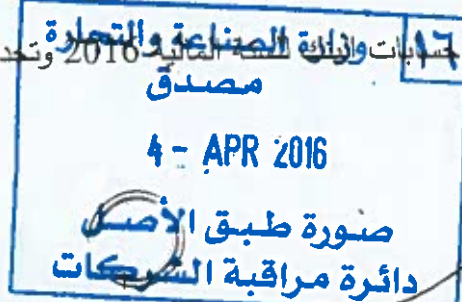
مرققات/



محضر اجتماع الهيئة العامة العادية السادس والثمانين لمساهمي البنك العربي ش.م.ع المنعقد في عمان
الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الخميس الواقع في 22 جمادى الآخرة لسنة 1437 هجرية الموافق
31 آذار لسنة 2016 ميلادية

بناء على دعوة مجلس إدارة البنك العربي ش.م.ع وعملا بأحكام المواد 169 و 171 من قانون الشركات رقم
(22) لسنة 1997 عقدت الهيئة العامة العادية اجتماعها السنوي السادس والثمانين في الساعة الثانية
عشرة من ظهر يوم الخميس الواقع في 22 جمادى الآخرة لسنة 1437 هجرية الموافق 31 آذار لسنة
2016 ميلادية في فندق الأردن انتركونتيننتال - القاعة الرئيسية/عمان للنظر في جدول الأعمال التالي:

1. قراءة وقائع الجلسة السابقة للهيئة العامة العادية الخامسة والثمانين.
2. مناقشة تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية 2015 وخطة عمل الشركة المستقبلية والمصادقة
عليهما.
3. سماع ومناقشة تقرير مدققي حسابات البنك عن السنة المالية 2015.
4. مناقشة حسابات وميزانية البنك للسنة المالية 2015 والمصادقة عليها، والموافقة على اقتراح مجلس
الادارة بتوزيع الأرباح على المساهمين بمبلغ 250 فلساً للسهم الواحد أي بنسبة 25% من القيمة
الاسمية للسهم البالغة دينار أردني واحد.
5. موافقة الهيئة العامة على قرار مجلس الإدارة القاضي بتعيين المهندس علاء عارف سعد البطاينة
كعضو في مجلس الإدارة لدورته الحالية التي تنتهي في 2018/3/26 على إثر الشاغر الذي نتج
عن استقالة الدكتور عمر احمد منيف الرزاز وذلك استناداً لأحكام المادة 150 من قانون الشركات
رقم 22 لسنة 1997 والمادة 28 من النظام الأساسي للبنك.
6. ابراء ذمة أعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية 2015.
7. انتخاب مدققي حسابات وإدارة المصروفات والتجارة وتحدد أتعابهم.





8. أية أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها في جدول الأعمال مما يدخل في نطاق الاجتماع العادي للهيئة العامة، على أن يقترن إدراج هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم الممثلة في الاجتماع.

الإجراءات التمهيدية:-

أ. عملاً بأحكام المواد (180) و (182) من قانون الشركات حضر الاجتماع السيد محمد أبو زياد مندوب مراقب عام الشركات في وزارة الصناعة والتجارة بموجب كتاب دائرة مراقبة الشركات رقم م ش 22549/4495/1/26/1 تاريخ 2016/3/24 وذلك بناء على دعوة مجلس الإدارة. كما حضر كل من السادة عمر الفاهوم وكريم النابلسي وشفيق بطشون مندوبي السادة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - مدققي الحسابات الخارجيين.

ب. نظم جدول حضور آلي سجلت فيه أسماء المساهمين الذين حضروا الاجتماع بالإضافة إلى عدد الأصوات التي يحملها كل منهم أصالة أو وكالة أو إنابة، كما أعطي كل مساهم بطاقة دخول الاجتماع مبيناً فيها عدد الأصوات التي يحملها أصالة ووكالة وإنابة موقعة من مندوب مراقب عام الشركات وممهرة بختم الشركة.

ج. ترأس الاجتماع السيد صبيح طاهر درويش المصري/ رئيس مجلس الإدارة وحضر الاجتماع أعضاء مجلس الإدارة السادة :

- صالح بن سعد المهنا/ ممثل وزارة مالية المملكة العربية السعودية.
- نازك أسعد عودة.
- سعيد عبد الله شنان / ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.
- محمد أحمد مختار الحريري.
- وهبة عبد الله تماري.

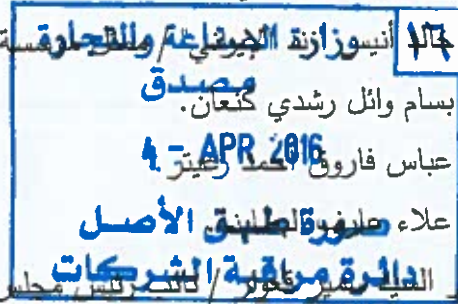
- أنيسوز ازنه الجبيلي/ واللجنة عبد الحميد شومان.

- بسام وائل رشدي كنعان.

- عباس فاروق أحمد رعيتر.

- علاء صافرة/ لطلنق الأصل

واعتمدت الإدارة عن الحضور.





طلب السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة من السيد مندوب مراقب عام الشركات إعلان النصاب القانوني للاجتماع.

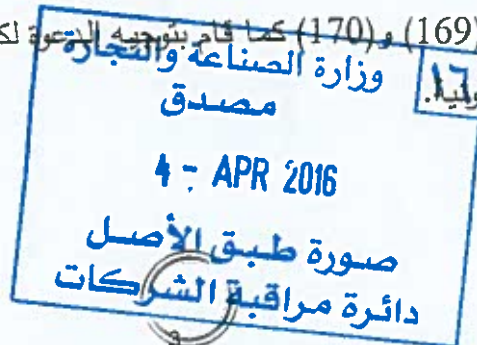
قال السيد مندوب مراقب عام الشركات يسعدني ويشرفني أن أحضر اجتماع الهيئة العامة العادية السادس والثمانين للبنك العربي، والذي أتمنى له مزيداً من النجاح والتقدم .

وأعلن السيد مندوب مراقب عام الشركات أن عدد المساهمين الحاضرين للاجتماع بلغ 214 مساهماً من أصل مجموع قدره 19573 مساهم وهم يملكون 177918066 سهم أصلية و 305590572 سهم إنابة ووكالة، وبذلك يكون مجموع الأسهم الممثلة في الاجتماع أصلية وإنابة ووكالة 483508638 سهم أي بنسبة 75.5% من مجموع عدد الأسهم المكونة لرأس المال البنك البالغة 640 800 000 سهم. كما حضر الاجتماع عشرة أعضاء من أصل أحد عشر عضواً في مجلس الإدارة، وبذلك يكون نصاب اجتماع الهيئة العامة العادية السادس والثمانين متحققاً وفقاً لأحكام المادة (170) من قانون الشركات. كما حضر مدققو الحسابات الخارجيين السادة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) علماً بأن البنك قد أعلن عن موعد الاجتماع بوسائل الإعلام المختلفة المطلوبة حيث أعلن عن الدعوة للاجتماع في:

- صحف الرأي والدستور والغد ولأكثر من مرة.
- التلفزيون والإذاعة.
- الموقع الإلكتروني للبنك العربي.

هذا وقد تم توزيع الدعوات على جميع المساهمين بالبريد العادي وباليوم مقابل التوقيع بالاستلام، وعن طريق فروع البنك العربي داخل وخارج المملكة.

كما قال السيد مندوب مراقب عام الشركات أنه بذلك يكون البنك العربي قد استوفى كافة الشروط والإجراءات القانونية المنصوص عليها في قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 بما في ذلك المواد (140) و(145) و(169) و(170) كما قام بتوجيه الدعوة لكل من مراقب عام الشركات ومدققي الحسابات خلال المدة القانونية.





وبناء على ما تقدم واستناداً لأحكام قانون الشركات أعلن السيد مندوب مراقب عام الشركات عن قانونية الجلسة وبأن كافة القرارات التي تتخذها الهيئة العامة العادية تعتبر ملزمة لجميع المساهمين الحاضرين منهم وغير الحاضرين، ثم طلب من السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة تعيين كاتب لها ومراقبين اثنين لجمع وفرز الأصوات.

شكر السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة السيد مندوب مراقب عام الشركات وقال: "أرحب بالسادة الحضور وبالسيد محمد أبو زياد مندوب مراقب عام الشركات. كما أرحب بالأستاذ عبد العزيز العمر/ مندوب وزارة مالية المملكة العربية السعودية ومعالي السيد سليمان الحافظ - رئيس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي / مندوب السادة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والسيد عدنان ناجي والسيد فادي الطيان مندوبي البنك المركزي الأردني ومندوبي مدققي الحسابات الخارجيين السادة عمر الفاهوم وكريم النابلسي وشفيق بطشون وجميع الحضور، واستناداً لأحكام المادة (181) من قانون الشركات أعين الأستاذ باسم الإمام /أمين سر مجلس الإدارة كاتباً لتدوين وقائع هذه الجلسة كما أعين كلا من:

1- الدكتور عبد الله المالكي.

2- الدكتور فاروق زعيتر.

مراقبين لفرز الأصوات.

بدأ السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة حديثه بكلمة ترحيبية ثم طلب البدء في بحث الأمور المدرجة في جدول أعمال الهيئة العامة العادية وفقاً لتسلسل ورودها كما يلي:

البند الأول: قراءة وقائع الجلسة السابقة للهيئة العامة العادية الخامسة والثمانين.

طلب السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة من الأستاذ باسم الإمام / أمين سر مجلس الإدارة / كاتب الجلسة قراءة وقائع الاجتماع السابق.

طلب المساهم السيد مازن النشاشيبي قراءة جميع وقائع اجتماع الهيئة العامة العادية الخامسة والثمانين.





قرأ كاتب الجلسة محضر الاجتماع السابق للهيئة العامة العادية الخامسة والثمانين التي عقدت في الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الموافق 26 آذار لسنة 2015 ميلادية الموقع والمصادق عليه من قبل دائرة مراقبة الشركات.

شكر السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة الأستاذ كاتب الجلسة وسأل إذا كانت هناك أية ملاحظات على المحضر السابق.

ولما لم يكن هناك أية ملاحظات اقترح السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة الانتقال إلى البند الثاني من بنود جدول الأعمال.

اقترح معالي السيد سليمان الحافظ دمج البنود 2، و3، و4 من جدول الأعمال وذلك كما تم في اجتماع الهيئة العامة السابق.

هنا قال السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة بأن هناك اقتراح بضم البنود 2، و3، و4 من جدول الأعمال وطلب رأي الهيئة العامة.

وافقت الهيئة العامة على ضم البنود 2 و 3 و 4 ومناقشتها جميعاً دفعة واحدة لتعلقها ببعضها البعض والمتعلقة بـ:

2. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2015 وخطة عمل الشركة المستقبلية والمصادقة عليهما.

3. سماع ومناقشة تقرير مدققي حسابات البنك عن السنة المالية 2015.

4. مناقشة حسابات وميزانية البنك للسنة المالية 2015 والمصادقة عليها، والموافقة على اقتراح مجلس

الإدارة بتوزيع الأرباح على المساهمين بمبلغ 250 فلساً للسهم الواحد أي بنسبة 25% من القيمة

الاسمية للسهم البالغة دينار أردني واحد.

١٦
٤ - APR 2016

صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات



تلى السيد شفيق بطشون تقرير السادة ديلويت آند توش - الشرق الأوسط عن السنة المالية 2015 وهو موضوع البند ثالثاً من جدول الأعمال ووفقاً لما هو وارد في التقرير السنوي لعام 2015.

شكر السيد رئيس مجلس الإدارة/رئيس الجلسة السيد شفيق بطشون، وتم فتح باب النقاش للبند 2 و3 و4.

شكر المساهم السيد أحمد علي حياصات رئيس مجلس الإدارة والأعضاء واستفسر عن حقوق البنك بالنسبة لمجموعتي سعد والقصبي، كما استفسر عن نسبة توزيع الأرباح.

أجاب السيد المدير العام التنفيذي أنه بالنسبة لمديونية مجموعتي سعد والقصبي فإنه لم يطرأ عليها أي تطور من السنة الماضية، إلا أن هذه الديون قد تمت إحالتها الى دائرة التنفيذ في المملكة العربية السعودية، وهذا أمر ايجابي وإن هذه الديون بطبيعتها معقدة لكثرة البنوك الدائنة، وإن المعنيين في المملكة العربية السعودية يعملون على الانتهاء من هذه الإجراءات، ولكن قد تتطلب المزيد من الوقت، وإن شاء الله سوف نسترد جزءاً من هذه المديونية علماً بأن لدينا مخصص بكامل هذه المديونية.

وبمداخله من السيد رئيس مجلس الإدارة بخصوص موضوع توزيع الأرباح قال إن مجلس الإدارة قد قرر التوصية للهيئة العامة بتوزيع ما نسبته 25% من رأس المال بناء على البيانات المالية للبنك وتطورات الأوضاع في المناطق التي يتواجد بها، وإن هذه النسبة هي نسبة معقولة وإن شاء الله يتم النظر بذلك في المستقبل.

قال المساهم السيد محمود سمور أن لديه عدة مداخلات قائلاً إن هذا الاجتماع يعتبر من أهم الاجتماعات للهيئة العامة للبنك، آملاً أن يتسع صدركم لسماعها خصوصاً وأن عدد صفحات التقرير السنوي قد بلغت 320 صفحة، ويأتي موضوع القضايا المقامة على البنك في نيويورك على رأس هذه الموضوعات متناولاً الإيضاح رقم 57 الخاص بالقضايا، حيث اعتبر أن البنك قد قام ببناء المخصص البالغ مليار دولار لقاء تعويضات لسبعة عشر مدعياً، وعليه طالب الهيئة العامة باتخاذ قرار برفض قرار المجلس بتسوية هذه القضايا، وأضاف أنه، ومن خلال قراءته لإيضاحات البيانات المالية، لديه عدة استفسارات وطلب التوضيح حول أسباب انخفاض الأرباح وتدني السيولة المالية واستفسر عن المخصصات والمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.

وزارة الصناعة والتجارة
مصدق
4 - APR 2016
صورة طبق الاصل
دائرة مراقبة الشركات



طلب السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة من الأستاذ باسم الإمام / مدير إدارة الشؤون القانونية / أمين سر مجلس الإدارة الإجابة على الاستفسار الخاص بقضايا نيويورك.

قال الأستاذ باسم الإمام بأن ما جاء بالإيضاح هو إيراد لواقعة تحديد موعد لإجراء محاكمة لسبعة عشر مدع، حيث اختارت المحكمة عينة من المدعين لتحديد التعويضات لهم فقط من أصل حوالي 600 مدع، وأنه لم تتم محاكمة التعويضات بشأنهم حيث تم إجراء التسوية قبل هذا الموعد بأيام شاملة لجميع المدعين، وبالتالي فإن الفرضية التي ذكرها المساهم غير صحيحة حيث بناها على سبعة عشر مدعياً فقط، هذا وأضاف الأستاذ باسم بأنه قد تم توقيع اتفاقية التسوية وأن البنك والمدعين ماضون في إجراءات تطبيقها، وإن هذه الإجراءات قد تستغرق وقتاً ما يقارب سنة إلى سنتين، وقد جاءت اتفاقية التسوية هذه في صالح البنك ولمصلحته وحماية له والأيام والأشهر القادمة ستظهر ذلك للجميع.

وفي مداخلة لمعالي السيد سليمان الحافظ / مندوب السادة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي قال أنه يتحدث باسم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، هذه المؤسسة التي هي ملك لأفراد المجتمع الأردني، وهي عضو في مجلس إدارة البنك، وتتابع بشكل حثيث تطورات قضايا نيويورك التي أقيمت على البنك زوراً وبهتاناً، سواء من خلال عضوية المؤسسة في المجلس أو من خلال السلطة الرقابية / البنك المركزي الأردني، وأضاف إن هذه القضايا تشبه إلى حد ما القضايا التي استهدفت أسهم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في بنك الإسكان حيث تم معالجة ذلك الموضوع بسرية تامة ودون أن يتم التحدث علناً عن تفاصيل الإجراءات التي اتخذت في حينه مما ساهم في إنجاح حل تلك القضية. وأضاف قائلاً إن مجلس إدارة البنك العربي يقوم بواجبه على أكمل وجه، وأن هذه القضية تمس الاقتصاد الوطني وليس فقط مؤسسة البنك العربي، وقال "أستطيع أن أطمئن جميع المساهمين ومشتري الضمان الاجتماعي أن القضايا المقامة على البنك العربي في نيويورك تُعالج بطريقة علمية وقانونية وتنظيمية على مستوى عالٍ من الدقة والاتقان".

كما أثنى المساهم السيد فهد رمضان على أداء مجلس إدارة البنك العربي وشكرهم على جهودهم.





علق السيد رئيس المجلس / رئيس الجلسة أن مهمة مجلس الإدارة المحافظة على البنك وحمايته من الأخطار التي من الممكن أن تؤثر عليه، وإن أي قرار مخالف للقرار الذي أتخذ فيما يتعلق بتسوية هذه القضايا كان من الممكن أن يكون له أثر سلبي على البنك، وأشاد السيد رئيس المجلس / رئيس الجلسة بأداء الإدارة التنفيذية والعاملين في البنك الذين يبذلون جهوداً كبيرة ويعملون بجد لخدمة هذه المؤسسة العريقة التي تعمل في حوالي ثلاثين بلداً حول العالم بما يحافظ على مصالحها.

وفي مداخلة للمساهم الدكتور عبد الله المالكي قال إننا نقدر حساسية هذه القضايا وأهمية المحافظة على السرية والكتمان، وكما تعلمون فهي من أكثر المواضيع استغزاً منذ ما يزيد عن عشر سنوات، وبالرغم مما قيل من تطمينات إلا أن المساهم يحتاج إلى سماع ما يقنعه ويخفف من قلقه، وأنه يرجو أن تتضح الأمور أكثر فأكثر خلال العام القادم، وأضاف أنه اطلع على التقرير السنوي للبنك ووجده مرهقاً وتقيلاً وأن التكنولوجيا الحديثة تستطيع أن تستخرج تقريراً أسهل.

أجابه السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة أن البنك قد وقع اتفاقية التسوية وهي فعلاً اتفاقية سرية، وأنه فيما لو اتخذ البنك مساراً آخر غير التسوية كان من الممكن أن يتكبد مبالغ أكبر، وأضاف أن البنك متحوط للاحتتمالات وعلى علم بالسقف الأعلى المتوقع الذي من الممكن أن يقوم بدفعه بموجب اتفاقية التسوية، علماً بأن البنك قد قام ببناء مخصص لهذه الغاية بلغ مليار دولار أمريكي، وأن بناء هذا المخصص قد تم منذ العام 2011 حيث لم يكن هناك أي مخصص في العام 2010، كما أن البنك المركزي الأردني أصبح مطمئناً لوضع البنك والمخصصات المأخوذة وقد وافق على توزيعات الأرباح لهذا العام بنسبة 25%. وأضاف أن أرباح البنك التشغيلية لنهاية العام 2015 وصلت إلى 1.1 مليار دولار أمريكي قبل الضرائب مما يشير إلى متانة البنك وقوة أدائه المالي بالرغم من الأوضاع المحيطة في المنطقة، ففي العام 2010 كان صافي أرباح البنك قبل المصاريف القانونية لقضية نيويورك 305 مليون دولار، في حين أن أرباح البنك في العام 2015 بلغت 822 مليون دولار قبل مخصصات القضية والمصاريف القانونية، وأن نسبة ضريبة الدخل المطبقة الآن هي 35% وليست كما كانت سابقاً 25%، وأثنى مرة أخرى على الجهود التي تقوم بها الإدارة التنفيذية وموظفي البنك.

١٦
وزارة الصناعة والتجارة
مصدق

4 - APR 2016

صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات



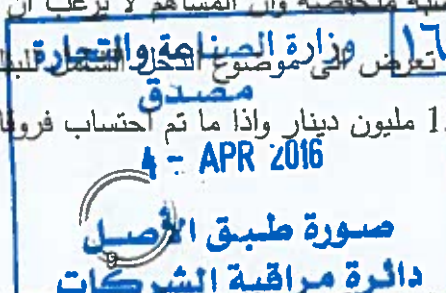
علق المساهم الدكتور عبد الله المالكي أنه لوحظ أن أرباح البنك العربي قد تراجعت قائلًا إن هذا الأمر "لا يسرني ولكنه يرضيني"، حيث أن البنك ما زال يحقق أرباحاً جيدة بالرغم من الظروف المحيطة بالمنطقة التي يعمل بها.

قال السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة أنه يرغب بالإجابة على الاستفسار المتعلق بالتسهيلات التي لها علاقة بأعضاء مجلس الإدارة حيث بين أنها لا تتم إلا بموافقة اللجان المعنية في البنك ولجنة الائتمان المنبثقة عن مجلس الإدارة وبموافقة المجلس، كما أن البنك المركزي الأردني يطلع على تلك التسهيلات، وأضاف السيد الرئيس بأنه يفتخر بالجهود التي يبذلها البنك المركزي للقيام بدوره بمراقبة البنوك في الأردن وفي تفعيل عملية الإفصاح والشفافية.

وفي تعليق للمساهم الدكتور عبد الله المالكي قال أنه لا أحد منا يرغب أن يزاود على أعضاء مجلس الإدارة وتمنى لهم جميعاً التوفيق، ولكن ما نرجوه هو تقديم شيء مشجع للمساهمين في أقرب وقت أو فرصة.

شكر المساهم السيد عدنان الروابدة السيد رئيس مجلس إدارة البنك العربي ومجلس الإدارة على الجهود التي يبذلونها لمحافظتهم على البنك العربي كمؤسسة وطنية رائدة ترفد الاقتصاد الوطني، وطلب من المساهمين دعم مؤسستهم والحفاظ على سعر الأسهم التي يمتلكونها وعدم بيعها.

استفسر المساهم المهندس باسل الخولي عن عدة أمور وهي فيما إذا تم الاكتفاء بما أخذ من مخصصات لقضايا نيويورك أم سيتم أخذ مخصصات أخرى، والسؤال الثاني يتعلق بإدارة رأس المال حيث أن رأس المال التنظيمي انخفض بمبلغ 95 مليون دولار كما انخفضت نسبة كفاية رأسمال البنك العربي ش م ع من 15.2% إلى 12.1% وهي الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي واستفسر فيما إذا كان هناك ضرورة لزيادة رأس المال، كما وأن نسبة رأسمال مجموعة البنك العربي الى الموجودات قد اصبحت 1.9%، وحسب متطلبات بازل يجب أن لا تقل عن 3%، كما وأشار الى أن نسبة العائد على موجودات البنك العربي ش م ع قد انخفض الى 0.6% وهي نسبة متدنية وبين أن نسبة العائد على حقوق المساهمين قد أصبحت 4.3% وهي نسبة منخفضة وأن المساهم لا يرغب أن يصل البنك الى هذه الأرقام غير المسبوقة في السوق الأردني، كما تعرض الى موضوع الدخل المتاح للبنك العربي ش م ع، حيث أشار الى أن البنك قد حقق ربحاً مقداره 154 مليون دينار وإذا ما تم احتساب فروقات العملة البالغة 119 مليون دينار ومبلغ

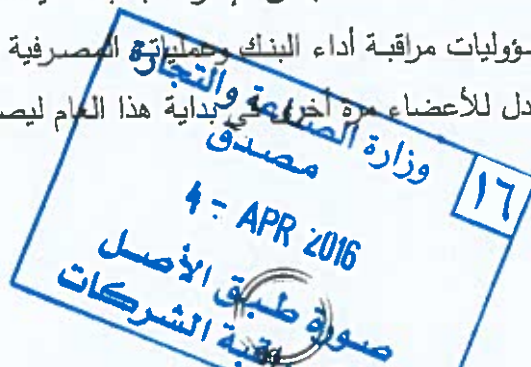




6 مليون دينار صافي التغير في قيمة الموجودات يصبح الربح الشامل 30 مليون دينار مقارنة مع 104 مليون دينار في العام السابق، وطلب معرفة الموازنة التقديرية لعام 2016. كما استقر عن بدلات التنقل لأعضاء مجلس الإدارة حيث أشار أنها ارتفعت من 24 ألف إلى 38 ألف إضافة الى مبلغ المكافأة البالغ 5 آلاف دينار وبهذا فإن عضو مجلس الإدارة أصبح يتقاضى عن كل جلسة يحضرها من الجلسات الستة مبلغ يقارب 7 آلاف دينار أردني ويعتقد أن هذا المبلغ كبير.

أجابه السيد المدير العام التنفيذي بأنه فيما يتعلق بالمخصصات فإن مخصصات القضايا قد بنيت خلال الأربع سنوات الماضية وهي كافية لتغطية الاحتمالات المتوقعة بموجب اتفاقية التسوية، وإننا نأخذ مخصصات عامة لتغطية المخاطر في المنطقة، وبالتالي فإن احتمالية الاستمرار في بناء المخصصات واردة، أما بالنسبة للأرباح في عام 2015 فقد انخفضت نتيجة بناء مخصص قضايا نيويورك بمبلغ 349 مليون دولار وإذا ما استثنينا هذا المبلغ فإن أرباح البنك تكون 791 مليون دولار، علماً بأن البنك قد حقق أعلى أرباح تشغيلية في العام 2015 حيث بلغت 1.1 مليار دولار. أما بخصوص نسبة العائد على حقوق المساهمين فهي تبلغ حالياً قبل مخصصات قضية نيويورك 10% وهي تعتبر منسجمة مع البنوك العاملة في المنطقة ومنها منطقة الخليج العربي، أما نسبة كفاية رأس المال فقد بلغت 14.2% في حين أن متطلبات البنك المركزي الأردني هي 12% وحسب متطلبات بازل فهي 8%، وأن البنك حريص على الاستمرار بالحفاظ على نسب مقبولة. وأضاف السيد المدير العام التنفيذي أنه فيما يتعلق بنتائج العام 2016 فإن نتائج الربع الأول ضمن الميزانية التقديرية ولا يوجد زيادة في القروض غير العاملة، وبسبب الظروف التي تمر بها المنطقة فإن وتيرة النمو قد تضاعفت ولن تكون كالسابق ولذلك فإن البنك يولي اهتماماً لأن يكون النمو مدروساً بطريقة مستدامة بدون أخذ مخاطر عالية إضافة الى الاهتمام بجودة محفظة الائتمان والمحافظة على السيولة.

أما فيما يتعلق بزيادة بدل التنقلات لأعضاء مجلس الإدارة، أجاب السيد الرئيس بأن الأعضاء ذويهم بالعمل ويقع على عاتقهم مسؤوليات مراقبة أداء البنك وعملياته المصرفية وحماية مصالح المساهمين، وأضاف أنه سيتم زيادة هذا البديل للأعضاء مرة أخرى بداية هذا العام ليصبح 60 ألف دينار سنوياً.





في مداخلة للمساهم السيد مازن النشاشيبي قال إننا نعلم بأن هناك أشخاص معروفين باستهدافهم لمؤسسات وشركات ذات الملاءة المالية العالية وذلك برفع قضايا ضدهم من أجل الحصول على تعويضات وعلى وجه الخصوص في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يحكم النظام القضائي الأمريكي بتعويضات كبيرة، ومن هنا جاءت القضايا المقامة ضد البنك العربي نتيجة زعم أنهم تعرضوا لأضرار جراء أحداث تمت في فلسطين، وإننا نعلم بأن المحكمة لم تتحرى ولم تبحث الحقيقة في قضية البنك العربي، والسؤال ماذا سيلحق في البنك من أضرار لو أن الهيئة العامة قد رفضت التسوية.

قال المساهم السيد زعل حسان بأنه قد اقترح في اجتماع الهيئة العامة العام الماضي أن يتم إيجاد حل لإنهاء قضايا نيويورك لما لها من أثر سلبي على البنك وعلى مساهميه وعلى سعر السهم، وأنه قد دعى لعمل تسوية لإنهاء هذه القضايا.

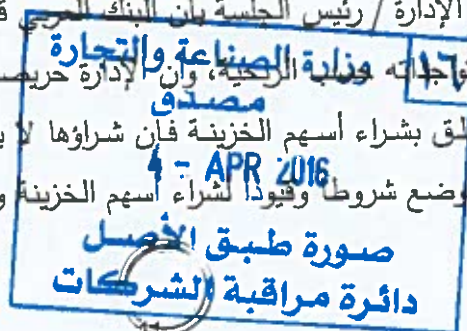
أجابه السيد الرئيس بأن القضايا قد تمت تسويتها وجاءت لمصلحة البنك وهي تسير الآن في إجراءات التطبيق لإنهائها ولكن لا يمكن الحديث عن التفاصيل كونها سرية.

سأل المساهم السيد توفيق منصور هل يمكن لإدارة البنك العربي أن تُحمّل مسؤولية قضايا نيويورك لجهات أخرى.

أجابه السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة لقد حاولنا المستحيل بأن ندخل بعض الجهات، إلا أن طلبنا قد قوبل بالرفض.

استفسر المساهم عزمي زوريا عن إمكانية إعادة النظر في استثمارات البنك الخارجية في بنك أوروبا العربي والبنك العربي أستراليا، وفيما إذا كان هناك إمكانية لقيام البنك بشراء أسهم خزينة؟

أجابه السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة بأن البنك العربي قد قام بالفعل بإعادة هيكلة بعض الفروع الخارجية ويقوم بمراجعة تواجده في هذه الأسواق، وأن الإدارة حريصة على عمل ما يمكن القيام به في هذا الخصوص. أما فيما يتعلق بشراء أسهم الخزينة فإن شراؤها لا يتوافق مع المتطلبات والمعايير المالية خصوصاً وأن القانون قد وضع شروط وقيوداً لشراء أسهم الخزينة والاحتفاظ بها.





قال المساهم الدكتور هاني الحلواني إن استقرار أي مؤسسة يعتمد على دعم مساهميها ومستثمريها، هذا وقد مرت سبع سنوات صعبة كنا نعرف بأن سهم البنك سينخفض ولكن ارتباطنا بالبنك العربي جعلنا نتمسك بسهمه، وإننا نؤيد وندعم جهودكم ولكن توزيعات البنك لهذا العام تقبل لأي بنك آخر عدا البنك العربي، وما أود أن أوصله لأعضاء مجلس الإدارة أن المساهمين قد قاموا بدورهم في الدعم والتمسك بسهم البنك ويبقى أن يُقدّر مجلس الإدارة هذا الدعم ويُفاجئ المساهمين مفاجئة سارة بأن يقوم بتوزيع دينار أردني واحد لكل سهم في السنة القادمة حتى نشعر أن دعمنا وإخلاصنا للبنك قد أتى بثماره، وأعتقد أنه من السهل على البنك القيام بذلك.

استفسر السيد حسن العكل عن نية بيع أسهم أوجيه ميدل إيست للمملكة العربية السعودية أو دولة قطر؟
أجاب السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة ان هذه مجرد إشاعات كما أن وضع شركة سعودي أوجيه جيد وأن تعاملاتهم مع البنك العربي جيدة.

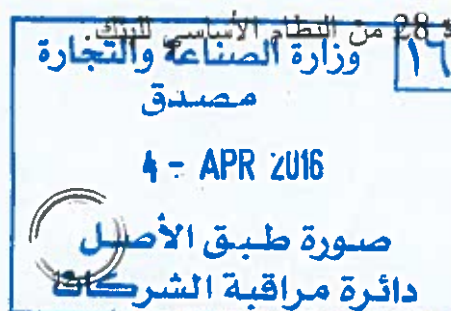
ولما لم يكن هناك مواضيع أخرى للنقاش تم إغلاق باب المناقشة.

ووافقت الهيئة العامة العادية على البنود 2، 3، 4 من جدول الأعمال بالإجماع وهي:

- تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2015 وخطة عمل الشركة المستقبلية والمصادقة عليهما.
- تقرير مدققي حسابات البنك عن السنة المالية 2015.
- حسابات وميزانية البنك للسنة المالية 2015 والمصادقة عليها.

كما تمت الموافقة على اقتراح مجلس الادارة بتوزيع الأرباح على المساهمين بمبلغ 250 فلساً للسهم الواحد أي بنسبة 25% من القيمة الاسمية للسهم البالغة دينار أردني واحد وبالإجماع .

البند الخامس : موافقة الهيئة العامة على قرار مجلس الإدارة القاضي بتعيين المهندس علاء عارف سعد البطاينة كعضو في مجلس الإدارة لدورته الحالية التي تنتهي في 2018/3/26 على إثر الشاغر الذي نتج عن استقالة الدكتور عمر احمد منيف الرزاز وذلك استناداً لأحكام المادة 150 من قانون الشركات رقم 22





وافقت الهيئة العامة العادية بالإجماع على قرار مجلس الإدارة القاضي بتعيين المهندس علاء عارف سعد البطاينة كعضو في مجلس الإدارة لدورته الحالية التي تنتهي في 2018/3/26 على إثر الشاغر الذي نتج عن استقالة الدكتور عمر احمد منيف الرزاز .

البند السادس : إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2015 .
وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2015.

البند السابع: انتخاب مدققي حسابات البنك للسنة المالية 2016 وتحديد أتعابهم.
سأل السيد رئيس مجلس الإدارة فيما إذا كان للهيئة العامة مرشح معين لتدقيق حسابات البنك للسنة المالية 2016.

ولما لم يكن أي مرشح قد تقدم للهيئة العامة، فقد وافقت الهيئة العامة على انتخاب السادة ديلويت آند توش كمدققي حسابات خارجيين للبنك للسنة المالية 2016 وفوضت مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

البند الثامن : أي أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها في جدول الأعمال مما يدخل في نطاق الاجتماع العادي للهيئة العامة، على أن يقترن إدراج هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم الممثلة في الاجتماع.

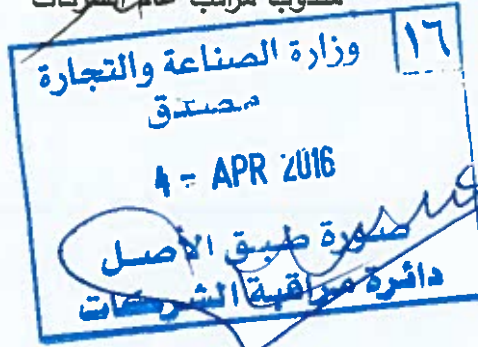
ولما لم يكن هناك أمور أخرى ترغب الهيئة العامة العادية السادسة والثمانين في بحثها، تكون بذلك قد وافقت على جميع الأمور المعروضة عليها.

ورفعت الجلسة في الساعة الثانية والرابع من بعد ظهر اليوم نفسه.

رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة

مندوب مراقب عام الشركات

كاتب الجلسة



محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية لمساهمي

البنك العربي ش.م.ع المنعقد في عمان الساعة الثانية والرابع من بعد ظهر يوم الخميس

الواقع في 22 جمادى الآخرة لسنة 1437 هجرية الموافق 31 آذار لسنة 2016 ميلادية

بناء على دعوة مجلس إدارة البنك العربي ش.م.ع وعملا بأحكام المواد 172 ، 174 من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 عقدت الهيئة العامة غير العادية اجتماعها في الساعة الثانية والرابع من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في 22 جمادى الآخرة لسنة 1437 هجرية الموافق 31 آذار لسنة 2016 ميلادية في فندق الأردن - انتركونتيننتال - القاعة الرئيسية/عمان وذلك مباشرة عقب انتهاء اجتماع الهيئة العامة العادية السادس والثمانين.

• الإجراءات التمهيدية:-

- أ. بناء على دعوة مجلس الإدارة وعملا بأحكام المواد (180) و (182) من قانون الشركات. حضر الاجتماع السيد محمد أبو زياد مندوب مراقب عام الشركات في وزارة الصناعة والتجارة بموجب كتاب السيد مراقب عام الشركات رقم م ش 1/26/1/4495/22549 تاريخ 2016/3/24 كما حضر كل من السادة عمر الفاهوم وكريم النابلسي وشفيق بطشون مندوبي السادة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - مدققي الحسابات الخارجيين.
- ب. نظم جدول حضور آلي سجلت فيه أسماء المساهمين الذين حضروا الاجتماع بالإضافة إلى عدد الأصوات التي يحملها كل منهم أصالة أو وكالة أو إنابة، كما أعطي كل مساهم بطاقة دخول الاجتماع مبينا فيها عدد الأصوات التي يحملها أصالة ووكالة وإنابة موقعة من مندوب مراقب عام الشركات وممهورة بختم الشركة.
- ج. ترأس الاجتماع السيد صبيح طاهر درويش المصري/ رئيس مجلس الإدارة وحضر الاجتماع أعضاء مجلس الإدارة السادة:
 - صالح بن سعد المهنا/ ممثل وزارة مالية المملكة العربية السعودية.
 - نازك أسعد عودة الحريري.
 - سعيد عبد الله شنان / ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.
 - محمد أحمد مختار الحريري.



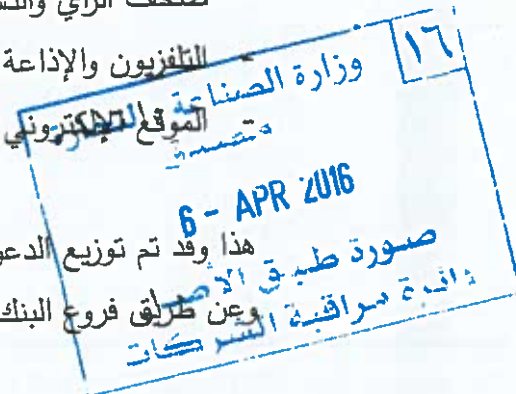
- وهبة عبد الله تماري.
- خالد أنيس "زند الإيراني" ممثل مؤسسة عبد الحميد شومان.
- بسام وائل رشدي كنعان.
- عباس فاروق أحمد زعيتر.
- علاء عارف البطاينة.

طلب السيد رئيس مجلس الإدارة/ رئيس الجلسة من السيد مندوب مراقب عام الشركات إعلان النصاب القانوني للاجتماع.

أعلن السيد مندوب مراقب عام الشركات أن عدد المساهمين الحاضرين للاجتماع بلغ 214 مساهما من أصل مجموع قدره 19573 مساهم وهم يملكون 177918066 سهماً أصالة و 305590572 سهماً إنابة ووكالة وبذلك يكون مجموع الأسهم الممثلة في الاجتماع أصالة وإنابة ووكالة 483508638 سهم أي بنسبة 75.5% من مجموع عدد الأسهم المكونة لرأس مال البنك البالغة 640 800 000 سهم. كما حضر الاجتماع عشرة أعضاء من أصل أحد عشر عضواً في مجلس الإدارة، وبذلك يكون نصاب اجتماع الهيئة العامة غير العادية متحققاً وفقاً لأحكام المادة (173) من قانون الشركات. كما حضر مدققو الحسابات الخارجيين السادة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) علماً بأن البنك قد أعلن عن موعد الاجتماع بوسائل الإعلام المختلفة المطلوبة حيث أعلن عن الدعوة للاجتماع في:

- صحف الرأي والدستور والغد ولأكثر من مرة.
- التلفزيون والإذاعة.
- الموقع الإلكتروني للبنك العربي.

هذا وقد تم توزيع الدعوات على جميع المساهمين بالبريد العادي وبالييد مقابل التوقيع بالاستلام، صورة طبق الأصل عن طريق فروع البنك العربي داخل وخارج المملكة.





كما قال السيد مندوب مراقب عام الشركات أنه بذلك يكون البنك العربي قد استوفى كافة الشروط والإجراءات القانونية المنصوص عليها في قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 بما في ذلك المواد (145) و(172) و(173) كما قام بتوجيه الدعوة لكل من مراقب عام الشركات ومدققي الحسابات خلال المدة القانونية.

وبناء على ما تقدم واستناداً لأحكام قانون الشركات أعلن مندوب مراقب عام الشركات عن قانونية الجلسة وبأن كافة القرارات التي تتخذها الهيئة العامة غير العادية تعتبر ملزمة لجميع المساهمين الحاضرين منهم وغير الحاضرين، ثم طلب من السيد رئيس مجلس الإدارة/ رئيس الجلسة تعيين كاتب لها ومراقبين اثنين لجمع وفرز الأصوات.

شكره السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة وقال انه واستناداً لأحكام المادة (181) من قانون الشركات أعين الأستاذ باسم الإمام / أمين سر مجلس الإدارة كاتباً لتدوين وقائع هذه الجلسة كما أعين كلا من:

1. الدكتور عبد الله المالكي.

2. الدكتور فاروق زعيتر.

مراقبين لفرز الأصوات.

وطلب من الهيئة العامة الانتقال للبحث في جدول أعمال الهيئة العامة غير العادية والذي يشتمل على :

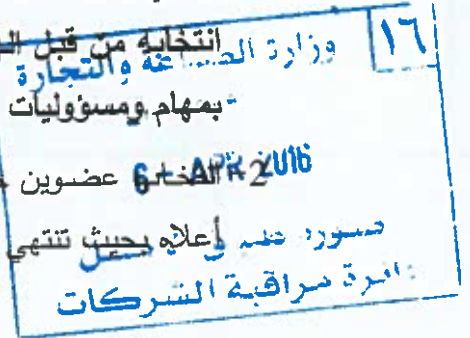
1- أخذ موافقة الهيئة العامة غير العادية على تعديل الفقرة (أ) من المادة (14) من النظام الأساسي للبنك لتصبح على النحو التالي:

"يتولي إدارة الشركة وتصريف شؤونها مجلس إدارة مؤلف من ثلاثة عشر عضواً يتم

انتخابه من قبل الهيئة العامة بالاقتراع السري وفقاً لأحكام القانون، ويقوم المجلس بمهام ومسؤوليات إدارة أعمال الشركة لمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ انتخابه".

عضوين جديدين في ضوء زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للبند (1)

مسودة منه لإعلامه بحيث تنتهي عضويتها بانتهاء دورة المجلس الحالية.
اتمة مراقبة الشركات





طلب السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة من الهيئة العامة للبنك الموافقة على زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة ليصبح اثني عشر عضواً فقط أي بزيادة عضو واحد وذلك لتوفيق الأوضاع مع تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي الأردني فيما يتعلق بعدد الأعضاء المستقلين، حيث أن الأعضاء المستقلين في المجلس حالياً هم ثلاثة أعضاء في حين أن الحد الأدنى وحسب التعليمات هو أربعة أعضاء، ولذلك فإن مجلس الإدارة يوصي بزيادة عدد أعضاء المجلس بعضو واحد مستقل لتحقيق ذلك.

قال السيد مندوب مراقب عام الشركات صحيح أن دعوة الهيئة العامة غير العادية كانت قد وجهت للسادة المساهمين بزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة بعضوين، إلا أن المجلس يوصي الآن بزيادة عدد الأعضاء بعضو واحد فقط وهذا خاضع لموافقة الهيئة العامة على التعديل وذلك لزيادة عدد أعضاء المجلس بعضو إضافي واحد فقط وليس عضوين بحيث يصبح عدد أعضاء المجلس اثني عشر عضواً.

وبعد المداولة والمناقشة، وافقت الهيئة العامة غير العادية بالإجماع على زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة ليصبح اثني عشر عضواً بدلاً من أحد عشر.

وبالتالي يتم تعديل الفقرة (أ) من المادة (14) من النظام الأساسي لتصبح على النحو التالي:

1- تعديل الفقرة (أ) من المادة (14) من النظام الأساسي للبنك لتصبح على النحو التالي:
"يتولى إدارة الشركة وتصريف شؤونها مجلس إدارة مؤلف من اثني عشر عضواً يتم انتخابه من قبل الهيئة العامة بالاقتراع السري وفقاً لأحكام القانون، ويقوم المجلس بمهام ومسؤوليات إدارة أعمال الشركة لمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ انتخابه".

2- انتخاب عضواً جديداً في ضوء زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للبند (1) أعلاه بحيث تنتهي عضويته بانتهاء دورة المجلس الحالية.

اقترح السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة ترشيح معالي الدكتور باسم إبراهيم عوض الله ليكون العضو الثاني عشر في مجلس إدارة البنك العربي، ولم يكن هناك أي مرشح آخر.



وبعد المداولة والمناقشة، وافقت الهيئة العامة غير العادية بالإجماع على انتخاب معالي الدكتور باسم إبراهيم عوض الله ليكون العضو الثاني عشر في مجلس إدارة البنك العربي.

كما وتم تفويض مجلس الإدارة باستكمال كافة الإجراءات لدى كافة الجهات المختصة وتعديل النظام الأساسي للبنك بما يتفق وقرارات الهيئة العامة غير العادية.

ولما لم يكن هنالك أي أمور للبحث، فإن اجتماع الهيئة العامة غير العادية يكون قد إنتهى في تمام الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر اليوم المذكور.

رئيس مجلس الإدارة/ رئيس الجلسة

مندوب مراقب عام الشركات

